الى أماكن سكنهم التي تركوها اثناء القتال جعلا مهمة اللجنة مستحيلة . واضطرت اللجنة فيما بعد الى اسقاط مسألة الحدود عن جدول أعمالها واقتصرت اتصالاتها على محاولة اقناع الاطراف باجراء تسوية خاصة بتعويضات اللاجئين عن أملاكهم . ولكن الدول العربية رفضت الدخول في أية تسوية نهائية لمشكلة اللاجئين قبل ايجاد تسوية سياسية شاملة مع اسرائيل تكون مسألة الحدود النهائية لاسرائيل أساسا لها . وقد اعتمدت الدول العربية في موقفها هذا على احكام القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ومواد اتفاقيات الهدنة التي نصت على انه « لا يجوز أن يفسر خط الهدنة بأي معنى من المعاني بأنه حد سياسي او اقليمي ... وانه لا يمكن بشكل من الاشكال لاي من بنود هذا الاتفاق ان يمس حقوق أي من الفريقين او مطالبه او مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين »(١٥). ولكن اسرائيل كانت تعتبر اتفاقيات الهدنة بينها وبين الدول العربية كافية لانهاء حالة الحرب . وقد أقامت سياستها الداخلية تجاه أملاك الفلسطينيين وتجاه حقوقهم القومية والمدنية على هذا الاساس ، كما أقامت سياستها الخارجية على هذا الاساس ، فقد تقدمت شكوى الى مجلس الامن عام ١٩٥٠ بسبب اتخاذ مصر اجراءات خاصة في وجه عبور السفن الاسرائيلية لقناة السويس(١٦).

لقد اقتصرت مشكلة الحدود بين الدول العربية واسرائيل لغاية ٥ يونيو ١٩٦٧ على حدود فلسطين الجغرافية والتاريخية كما كانت في عهد الانتداب البريطاني وكانت حدود التقسيم هي أساس لاي مفاوضات دولية مقترحة لانهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، الا أنه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ اكتسبت مشكلة الحدود أبعادا جديدة عندما استولت اسرائيل على أراضي دول عربية اطراف في النزاع . وقد اعتمد قرار ٢٤٢ خطوط وقف القتال بعد ١٠ يونيو ١٩٦٧ أساسا للمفاوضات حول الحدود ، أي ان القرار منح اسرائيل مركزا تفاوضيا قويا لا يعكس الحجم الذي وضعها فيه قرار مشروع التقسيم ، كما انه سلب من الدول العربية ورقة امكانية التفاوض دون المساس بالوضع القانوني الاقليمي الذي كان قائما في فلسطين عام ١٩٤٨ أو بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني . فسياسة المفاوضات العربية قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ كانت قائمة على أساس تعيين حدود اسرائيل بشرط عودتها الى حدود التقسيم ووجوب تنفيذها لقرارات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني . أما الوضع الاقليمي كما هو قائم اليوم بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ فانه بالنسبة للدول العربية ليس أفضل بكثير من الوضع بعد الخامس من يونيو ١٩٦٧ ولا يختلف عنه الا بالقدر الذي يمكن ان يستفاد منه بالمقومات العسكرية والسياسية التي وفرتها المبادرة العسكرية العربية أثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ ومن هذه المقومات زوال ظاهرة التفوق العسكري الاسرائيلي وفعالية عمليات المقاومة الفلسطينية في الداخل .

موضوع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير : لقد غطى القسم السابق من البحث آثار انهاء حالة الحرب على نواحي السيادة والاعتراف والحدود المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومدى ارتباط هذه النواحي بمسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وهو الحق الذي يشمل ممارسة السيادة القومية على ارضه واختيار الحكومة والنظام ونوع الحكومة وتشكيل المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية اللازمة لتقدم أي مجتمع وضمان تطوره واستمراره . ان اقرار انهاء حالة الحرب سيؤدي قانونيا الى قبول سيادة اسرائيل على جزء من فلسطين بحيث تصبح مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير على ذلك الجزء مسألة خاضعة لسيادة وقوانين الدولة الاسرائيلية ، اذ انه ليس باستطاعة الصياغات القانونية مهما بلغت براعة السياسيين في التلاعب لغويا في تفسيراتها ان تحقق الانسجام بين نقيضين